

كالتيه فيات حله في فضل المناقضة كمنع الا سلام ان انا مطر للمجه
لم يثبت فيه من لا يعقل فلا يحتاج في صيرورته مطر الى النيء بخلاف
الرب فانه ملوث الا ان لم يشرع جعله مطر عند الادة للصلاة
فينتقل الى النيء فصل العلة الحكم قيل المعوض اي ما يولد
لا كما وجب الحكم وقالوا العلة الشرعية هي ما عرفنا لانها ليست
بالحقيقة مؤثرة بل بالاعتقاد فيشكل بالعلانية وهو ما عرفنا به
وجوه الحكم من غير ان يتعلق به وجوه او وجوه كالا ذاك للصلاة
والاحسان للدم فيكون التوضيح المذكور غير مانع لذكر العلة في
وقيل العلة المؤثرة والمؤثر ما به وجوه شي كاش للوضوح والناد
لاخرافا وتأثره في الحكم المصطلح وهو الوجوب اكدت جواب
بحا قيل الحكم قديم فلا يؤثر فيه اكدت تفرقه ليس الزاد انه مؤثر
في الاجاب القديم بل في الوجوب اكدت بحيث ان لم يشرع
بالاجاب لايجاب الوجوب امراد كالا ذاك مثلا فاعا و يكون مؤثرا
ان لم يشرع الحكم بوجوب ذلك الا انه يدرك الادراك لقصاص بالقتل
بحق ان القتل حكم بوجوب القياس به وتمثل العهد العدا من فديو
قف على اجابته وجوبه وكان او حايته فانه علم عند ضم والافلاك
الوقت موجود الوجوب الصلوة هو القتل بوجوب القتل وهو
ذلك ما لا يتوابع احد وقيد العلة الباعث اي ما يكون باعفا
لشارع فاشرع الحكم بالقتل العدم فانه باعث لشارع هاشرع

لا يقال ان علة الوجوب الكسبية ولا انما يثبت
بالحكم من مؤثر في العلة حاشا في وقت علة
الحكم فيكون الحكم بالاداء من الالام والواجب على
مؤثر في الحكم بالوجوب والاداء من الالام
شخصيا في الحكم بالوجوب والاداء من الالام
وقالوا في قوله لا يثبت في العلة حاشا في وقت
علة وجوب الحكم بالاداء من الالام والواجب على
مؤثر في الحكم بالوجوب والاداء من الالام
لا يقال ان علة الوجوب الكسبية ولا انما يثبت
بالحكم من مؤثر في العلة حاشا في وقت علة
الحكم فيكون الحكم بالاداء من الالام والواجب على
مؤثر في الحكم بالوجوب والاداء من الالام
شخصيا في الحكم بالوجوب والاداء من الالام
وقالوا في قوله لا يثبت في العلة حاشا في وقت
علة وجوب الحكم بالاداء من الالام والواجب على
مؤثر في الحكم بالوجوب والاداء من الالام

شرح القصاص حياضه للنفس لا يحاسبه الايجاب اذ تزان
عن منه بعب العلة فان العلة قد يجب على التمه شرع الحكم عليهم
على ما عرفنا من مدتهم ان الاصلح للعباد وجب على التمه ثم نشر
الباخت المذكور بقوله اي التمثل على فكرة ان مصلح مقصود للشان
في شرع الحكم الزاد باشتغال العباد ان ترتيب الحكم على هذه العلة
محصل للمكينة فان العلة لوجوب القصاص وهو القتل العمد العدا
لا تصور اشتغالها على اكله الا بعد الاضغ ثم بين امكنه بقوله ثم
جواب نفع الى العباد او وقع من خدمه وهذا ان انهار التمه
معللة بقوله العباد كما به بجموع الخشيش وجمع من لقمها وخبث
على ذلك بان خلقا للعبادة وبعثة الانبياء اهلها اختلف
وجوب الخفاف العادة والابتداء حاشا في العلة وبعثتها و
سعادة لام التعليل المعاقبة لا ينفذ في كلام التمه وصديت الرسول
صل الله وصحة التعليل في افعال التمه تعفي الى القصور في علة التمه
بح ذلك فلا تفرق من منعه ان العلة العائنة خلقا للعائنة الغافل لاهلها
وكون العلة هكذا في حياضه حاشا في العلة انما يوجب لاهلها
للعباد او يدفع ضررا عنهم وقال الامام ابو زيد المناكيب ما يعرف
على العقول لفته بالقبول ثم المناكيب اما حقيقة واما افتقارها حقيقة
الاصحح وبقية كراضة النفس وترتيب الاضغ فالاصح المناكيب
كالدرك وشرود الشرع الحكم بوجود الصلوة والصوم واكله

لا يقال ان علة الوجوب الكسبية ولا انما يثبت
بالحكم من مؤثر في العلة حاشا في وقت علة
الحكم فيكون الحكم بالاداء من الالام والواجب على
مؤثر في الحكم بالوجوب والاداء من الالام
شخصيا في الحكم بالوجوب والاداء من الالام
وقالوا في قوله لا يثبت في العلة حاشا في وقت
علة وجوب الحكم بالاداء من الالام والواجب على
مؤثر في الحكم بالوجوب والاداء من الالام